مؤقت



مجلس الأمن

السنة الثالثة والخمسون

الجلسة **٣٩٣٩**

الخميس، ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، الساعة ١٦/٠٥
نيويورك

الرئيس:	السيد بيرلي	(الولايات المتحدة)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	البحرين	السيد بوعلاي
	البرازيل	السيد أموريم
	البرتغال	السيد مونتيرو
	سلوفينيا	السيد تورك
	السويد	السيد دالغرن
	الصين	السيد تشن هواصن
	غابون	السيد دانغي ريواكا
	غامبيا	السيد جاغني
	فرنسا	السيد ديجاميه
	كوستاريكا	السيد نيهاوس
	كينيا	السيد ماهوغو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جرمي غرينستوك
	اليابان	السيد ساتو

جدول الأعمال

الحالة بين العراق والكويت

رسالة مؤرخة ٣١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من نائب الرئيس التنفيذي للجنة الخاصة التي أنشأها الأمين العام عملا بالفقرة ٩ (ب) '١' من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) (S/1998/1023)

رسالة مؤرخة ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الرئيس التنفيذي للجنة الخاصة التي أنشأها الأمين العام عملا بالفقرة ٩ (ب) '١' من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) (S/1998/1032)

رسالة مؤرخة ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام (S/1998/1033)

98-86318

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٠٥.

الإعراب عن الترحيب بالممثل الدائم الجديد لليابان لدى الأمم المتحدة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود في بداية الجلسة أن أعرب نيابة عن المجلس بالترحيب الحار بالممثل الدائم الجديد لليابان لدى الأمم المتحدة، السيد يوكيو ساتوه ونحن نتطلع إلى التعاون معه في أعمال المجلس.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بما أن هذه الجلسة هي الأولى التي يعقدها مجلس الأمن في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد، باسم المجلس، بالسير جيريمي غرينستوك، الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلند الشمالية لدى الأمم المتحدة، على العمل الذي اضطلع به بصفته رئيسا لمجلس الأمن في شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. وإنني على يقين بأنني أتكلم باسم جميع أعضاء مجلس الأمن عندما أعرب عن عميق التقدير للسفير غرينستوك على المهارة الدبلوماسية الكبيرة التي أدار بها أعمال المجلس في الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة بين العراق والكويت

رسالة مؤرخة ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من نائب الرئيس التنفيذي للجنة الخاصة التي أنشأها الأمين العام عملا بالفقرة ٩ (ب) '١' من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) (S/1998/1023)

رسالة مؤرخة ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الرئيس التنفيذي للجنة الخاصة التي أنشأها الأمين العام عملا بالفقرة ٩ (ب) '١' من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) (S/1998/1032)

رسالة مؤرخة ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام (S/1998/1033)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الرسالة المؤرخة ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من نائب الرئيس التنفيذي للجنة الخاصة التي أنشأها الأمين العام عملا بالفقرة ٩ (ب) '١' من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) (S/1998/1023)؛ والرسالة المؤرخة ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من نائب الرئيس التنفيذي للجنة الخاصة التي أنشأها الأمين العام عملا بالفقرة ٩ (ب) '١' من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) (S/1998/1032)؛ والرسالة المؤرخة ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام (S/1998/1033).

ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/1998/1038 التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان. وقد انضمت البرازيل والبرتغال وسلوفينيا والسويد وكوستاريكا إلى مقدمي مشروع القرار.

أفهم أن المجلس على استعداد للشروع في التصويت على مشروع القرار (S/1998/1038) المعروض عليه، وما لم أسمع اعتراضا، فسأطرح مشروع القرار للتصويت.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد ساتو (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أولا وقبل كل شيء، أشكركم شكرا جزيلا، سيدي الرئيس، على كلماتكم الرقيقة المتعلقة بحضوري هنا ومشاركتي لأول مرة في جلسة لمجلس الأمن. وأؤكد لكم تعاوني التام.

أود أيضا أن أزكي ما قاله الرئيس فيما يتعلق بالعمل الممتاز الذي أداه زميلنا السفير غرينستوك. وأود أيضا أن أقول إنني أعرف أن الرئيس الحالي، السفير بيرلي، بخبرته المشهود بها، سيقود المجلس باقتدار.

في يوم ٣١ تشرين الأول/أكتوبر قرر مجلس قيادة الثورة وحزب البعث في العراق وقف التعاون مع اللجنة الخاصة للأمم المتحدة، والإبقاء على القيود المفروضة على عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية. واليابان تأسف بشدة لهذا القرار. ومما أثار دهشتنا البالغة أن القرار صدر في اليوم التالي لانتهاء مجلس الأمن من عمله بشأن الرسالة الموجهة من رئاسة المجلس إلى الأمين العام التي تصف وجهات النظر الأولية للمجلس بشأن القيام باستعراض شامل لامتثال العراق لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة كان الأمين العام قد اقترحه يوم ٦ آب/أغسطس.

والقرار الصادر يوم ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، مع قرار العراق يوم ٥ آب/أغسطس جعل من المستحيل، في الواقع، تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك أحكام القرار ٦٨٧ (١٩٩١) التي تنص على الشروط التي يجب الوفاء بها حتى ترفع الجزاءات. وهذا وضع يؤسف له سواء بالنسبة للعراق أو بالنسبة للمجتمع الدولي بأكمله.

واليابان، وقد شعرت بالقلق العميق إزاء القرار العراقي، بذلت، من جانبها، مسعى دبلوماسيا لدى سفارة العراق في طوكيو يوم ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، وحثت العراق على استئناف التعاون الكامل غير المشروط مع اللجنة الخاصة للأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وبالنظر إلى خطورة الحالة استجاب المجلس فورا بإصدار بيان رئاسي صحفي يوم ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، موجها رسالة حازمة ثابتة إجماعية إلى العراق. ومشروع القرار المعروض علينا هو الرد الرسمي لمجلس الأمن على القرار العراقي الصادر يوم ٣١ تشرين الأول/أكتوبر. الرسالة واضحة تماما: الجزاءات لا يمكن أن ترفع إلا إذا امتثل العراق للأحكام ذات الصلة من قرارات مجلس الأمن ومذكرة التفاهم الموقعة من نائب رئيس وزراء العراق والأمين العام؛ وهذا لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق التعاون الكامل مع اللجنة الخاصة للأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ووفد بلادي يعتبر مشروع القرار هذا ملائما، ولذلك شارك المملكة المتحدة في تقديمه.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل اليابان على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد ديجاميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إلى جانب أعضاء المجلس الآخرين أعطت فرنسا تأييدها لمشروع القرار الذي سيطرح للتصويت، وفي ضوء الصيغة النهائية للمشروع فإننا نود أن ننضم إلى سائر مقدمي مشروع القرار. إن المجلس، إذ يعرب عن إرادته بطريقة إجماعية يدلل على وحدته في وجه قرار عراقي غير مقبول وغير منطقي. والمجلس يتصرف بحزم لأن قرار العراق يمثل انتهاكا خطيرا لالتزامات ذلك البلد. وبغداد، إذ تتصرف على هذا النحو، تدير ظهرها لنية المجلس التي أعرب عنها بوضوح في الشروع دون تأخير في القيام باستعراض شامل لتنفيذ العراق لقرارات المجلس بمجرد رفع القيود المفروضة على اللجنة الخاصة للأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية يوم ٥ آب/أغسطس.

إن مشروع القرار الذي نحن بصدد اتخاذه اليوم يذكر من جديد نية المجلس في القيام بهذا الاستعراض الشامل. ويؤكد مجددا أيضا نية المجلس في

"التصرف وفقا للأحكام ذات الصلة، من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) بشأن مدة حالات الحظر المشار إليها في ذلك القرار".

وهذه الأحكام، كما يعرف الجميع، واردة في الفقرتين ٢١ و ٢٢ من قرار المجلس ٦٨٧ (١٩٩١).

أخيرا، يؤكد النص الذي سنعتمده من جديد دون غموض، في فقرته الأخيرة من المنطوق، على مسؤوليات وحقوق مجلس الأمن في صون السلام والأمن الدوليين، وهي مسؤوليات تتضمن تقييم الأوضاع، عندما يكون ذلك ضروريا، واستخلاص الاستنتاجات الملائمة.

وفرنسا تناشد العراق أن ينتهز الفرصة التي يستعد المجلس لتوفيرها له عن طريق القيام باستعراض شامل - اقترحه الأمين العام في أول الأمر. والطريقة الوحيدة للقيام بهذا ولإحداث تقدم صوب رفع الجزاءات التي تسبب المعاناة للشعب العراقي أن تلغي بغداد دون تأخير التدابير التي ليس لها مبرر التي اتخذتها يوم ٥ آب/أغسطس ويوم ٣١ تشرين الأول/أكتوبر.

السيد تورك (سلوفينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اليوم، يمر شهران منذ أن قررت السلطات العراقية، يوم ٥ آب/أغسطس، وقف التعاون فيما يتعلق بأنشطة تفتيش اللجنة الخاصة للأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ومجلس الأمن، في ذلك الوقت، رفض بشكل قاطع ذلك القرار، باعتباره غير مقبول إطلاقا ويتناقض مع الالتزامات العراقية. وبينما طلب المجلس من العراق، دون جدوى، أن يتراجع عن قراره، أبدى المجلس صبرا كبيرا. وعلاوة على ذلك، بيَّن المجلس بوضوح في قراره ١١٩٤ (١٩٩٨) المؤرخ ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، رغبة في تهدئة شواغل السلطات العراقية بالإعراب عن استعداده للقيام باستعراض شامل لامتثال العراق لالتزاماته وبالترحيب باقتراح الأمين العام في هذا الشأن.

وفي وجه هذا الغياب المستمر للتعاون العراقي الكامل مع اللجنة الخاصة للأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية واصل مجلس الأمن والأمين العام العمل نحو تحقيق الاستعراض الشامل، الذي من المقرر القيام به بمجرد استئناف العراق التعاون الكامل. وتوجت هذه الجهود يوم الجمعة الماضي عندما توصل مجلس الأمن، بعد مشاورات مكثفة، إلى توافق آراء بشأن إطار الاستعراض الشامل.

وكان هذا إنجازا على قدر كبير من الأهمية. وكان أيضا إشارة واضحة إلى العراق بأن المجلس جاد بشأن إجراء استعراض شامل. إلا أنه في مواجهة هذا الاحتمال الواضح المبشر بالخير، قرر العراق وقف التعاون مع اللجنة الخاصة للأمم المتحدة.

ورد الفعل هذا من العراق مثير للدهشة حقا، فبينما كان المجلس يتجه بصبر نحو معالجة الشواغل العراقية، اختار العراق أن يتحرك في الاتجاه المعاكس، ومن الصعب تفهم الدوافع على رد الفعل هذا. ومن الصعب أيضا رؤية كيف أن هذا التحدي الخطير لسلطة المجلس يمكن أن يسفر عن أي شيء آخر غير التصعيد الخطير.

إن هذا لن يخدم أية مصالح عراقية. والواقع أن الطريق الوحيد المتوفر أمام العراق للتقدم نحو رفع الجزاءات لا يزال الوفاء بالتزاماته بمقتضى جميع القرارات ذات الصلة، وعلى الأخص القرار ٦٨٧ (١٩٩١). وإذا ما كان للفقرة ٢٢ من ذلك القرار أن تنفذ، فإن مزاولة اللجنة الخاصة للأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية أعمالهما بشكل فعال أمر أساسي. وهذا مذكور بوضوح في مشروع القرار المعروض علينا اليوم.

إننا نعتقد أن مشروع القرار هذا قرار وقتي وضروري وقد شاركت سلوفينيا في تقديمه وستصوت مؤيدة له. إنه متوازن ومركز بشكل جيد. إنه يبعث برسالة إلى العراق بشكل مؤكد بأنه لا يزال أمامه خيار: إما أن يستأنف التعاون الكامل الذي سيشرع المجلس بناء عليه في الاستعراض الشامل، وإما أن يضيع فرصة أخرى ويزيد تأخير اللحظة التي يمكن للمجلس أن يعمل فيها لصالحه.

ونحن نأمل بشدة أن يتوصل العراق إلى الاختيار الصحيح وأن يتم هذا قريبا جدا.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): علمنا بقلق عميق قرار القيادة العراقية في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر بوقف التعاون مع اللجنة الخاصة للأمم المتحدة. إن هذا القرار غير مقبول. لقد قوض في الأشهر الأخيرة عملية البحث عن حل للمشكلة العراقية. هذه الخطوة تتناقض مع الاتفاقات التي تم التوصل إليها بين الأمين العام والجانب العراقي بأن تلغي بغداد قرارها المؤرخ في ٥ آب/أغسطس وبأن يقوم مجلس الأمن باستعراض شامل للحالة في العراق. وهذه الاتفاقات فتحت الطريق أمام رفع الجزاءات المفروضة على العراق.

وبعد أن أصدر العراق قراره في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر قامت روسيا مباشرة بإبلاغ القيادة العراقية بموقفها. ولا نزال نشارك في جهود دبلوماسية نشطة لتسوية هذه المشكلة ونعتقد أن استئناف التعاون البناء من جانب العراق مع الأمم المتحدة هو السبيل الوحيد الذي سيمكن من إجراء مراجعة شاملة مع احتمال رفع الحظر على النفط.

والسبيل للتغلب على هذه الأزمة الجديدة، يكمن في رأينا، على وجه الحصر، في الجهود السياسية والدبلوماسية الى جانب الدور النشط الذي يقوم به الأمين العام. وأي محاولة لحل المشكلة بالقوة ستكون له نتائج خطيرة لا يمكن التنبؤ بها، سواء بالنسبة لقدرة الأمم المتحدة على مواصلة مراقبة الأنشطة العسكرية المحظورة في العراق، أو على السلم والاستقرار في المنطقة وفي الشرق الأوسط بأكمله.

ويسعدنا أن نلاحظ أن مشروع القرار المعروض علينا يبحث على وجه التحديد عن حل سياسي لمشكلة العراق، ولا يتضمن لغة يمكن أن تفسر على نحو تعسفي بأنها إذن باستخدام القوة. ويوضح مشروع القرار أن مجلس الأمن وفقا لمسؤوليته الأساسية بموجب الميثاق عن صون السلم والأمن الدوليين سيبقي المسألة قيد نظره الفعلي.

وبدون السعي بأي طريقة الى تبرير الأعمال التي قام بها العراق، أود أن أؤكد الأهمية الخاصة للوضوح الكامل فيما يتعلق بعزم مجلس الأمن على تنفيذ قراراته ومشروع القرار يؤكد بوضوح عزم مجلس الأمن على اتخاذ قرار بشأن الجزاءات الحالية وفقا للأحكام ذات الصلة في القرار ٦٨٧ (١٩٩١). وهذا بطبيعة الحال يشير الى العمل بموجب الفقرة ٢٢ من ذلك القرار بشأن رفع الحظر على النفط إذا أوفى العراق بالتزاماته فيما يتعلق بنزع السلاح وقد ورد هذا الفهم نفسه في رسالة موجهة الى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن بتاريخ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر يؤيد فيه فكرته الخاصة بالاستعراض الشامل. وقد تأكد هذا المفهوم مرة أخرى في مشروع القرار. وفي ضوء هذا كله نأمل أن تقوم بغداد بتقييم الحالة مرة أخرى وإلغاء قرارها الصادر في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر.

إزاء ذلك، بالإضافة الى حقيقة أن مقدمي المشروع أدخلوا بعض التعديلات التي تعكس نهجنا المبدئي إزاء الحالة، فإن الوفد الروسي يشارك في توافق الآراء وسيؤيد مشروع القرار.

السيد مونتيرو (البرتغال) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): بعد التوقيع على مذكرة التفاهم بين الأمين العام وحكومة العراق في شباط/فبراير الماضي، وحتى بداية آب/أغسطس، شهدنا فترة من التقدم في أنشطة نزع السلاح في العراق. ويرجع هذا التقدم الى تعاون السلطات العراقية مع اللجنة الخاصة للأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية وهو أمر اعترف به المجلس.

والقرار العراقي الصادر في ٥ آب/أغسطس ينهي ما أصبح في نهاية الأمر اتجاها إيجابيا اعتقدنا أنه يفضي الى الانتهاء بسرعة من مرحلة رسم الطريق، وهي مرحلة يعرف العراق أنها لازمة لتحقيق رفع الجزاءات.

وفي جهد حقيقي لإعادة السير في هذا الاتجاه، فإن المجلس، بمساعدة الأمين العام، عرض المشاركة بعد أن يلغي العراق قراره غير المقبول في ٥ آب/أغسطس، في استعراض شامل لامتثال العراق لتعهداته بموجب القرارات ذات الصلة، من أجل تحديد أية مهام لا يزال من الضروري القيام بها لتلبية المتطلبات المتبقية في تلك القرارات.

ونظرا لتلك الجهود، تلقى أعضاء المجلس بجزع وباستغراب قرار العراق يوم السبت الماضي بوقف أي تعاون مع اللجنة الخاصة للأمم المتحدة والاستمرار في فرض قيود على عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لأن عملها الفعال لازم لتنفيذ القرار ٦٨٧ (١٩٩١).

إن مشروع القرار المعروض علينا يتضمن الرسالة التي ينبغي للمجلس أن ينقلها الى العراق. فهو يعرب عن إدانته الشديدة للقرار الذي اتخذه العراق في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ويؤكد من جديد دعمه الكامل للجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ويطالب العراق بأن تلغي على الفور ذلك القرار وكذلك القرار المؤرخ ٥ آب/أغسطس.

يجب أن يفهم العراق أنه لا يمكن أن يواصل تفويت الفرص المتاحة إليه. ولا يمكن للعراق أن يستمر في إرجاء الوفاء بالشروط التي تمكن المجلس من العمل وفقا للفقرتين ٢١ و ٢٢ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١). ولا يمكن للعراق أن يواصل تأخير اللحظة التي يكون فيها المجلس في وضع يسمح له بالنظر في مدة الحظر المشار إليها في ذلك القرار.

ومشروع القرار المعروض علينا يمثل رد فعل حازما لا لبس فيه، يتسم بالتصميم، من جانب المجلس. ويعرب أيضا بكلمات لا لبس فيها عن رد موحد لجميع أعضاء المجلس تجاه موقف العراق.

والأمر الآن متروك للعراق، فيجب عليه أن يعيد النظر فورا في موقفه. وأن يشارك من جديد بكل وسيلة ممكنة في طريق التعاون مع اللجنة الخاصة للأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية وأن يؤكد التزامه الكامل بتعهداته. وبهذا الطريق وحده يمكن للعراق أن يمكن مجلس الأمن من رفع الجزاءات.

السيد دالفرن (السويد) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر أعلن العراق الوقف الكامل للتعاون القليل المتبقي مع اللجنة الخاصة للأمم المتحدة. وقرر أيضا مواصلة الحد من عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وكان قرار العراق مبعث دهشة وكان غير مفهوم الى حد ما في ضوء الحقيقة الهامة وهي أن مجلس الأمن قبل يوم واحد صاغ موقفا موحدا حول مفهوم الاستعراض الشامل لامتثال العراق. إن مثل هذا الاستعراض الشامل كان من الممكن، في جملة أمور، أن يمثل مخرجا للجزاءات المفروضة على العراق. ولكن هذا الاستعراض لا يمكن أن يتم إلا إذا عاد العراق الى التعاون الكامل مع اللجنة الخاصة للأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية. والخطوات

التي اتخذها العراق لن تقربه من رفع الجزاءات. نحن مستعدون دائما للاستماع الى وجهات نظر حكومة العراق ولكن محاولات المساومة مع مجلس الأمن بشأن قراراته لا يمكن قبولها.

يدين مجلس الأمن في مشروع القرار المعروض علينا سلوك العراق ويؤكد مطالبه بشأن العراق. هذه الرسالة لا يمكن إساءة فهمها، فيجب على العراق أن يلغي فورا قراريه غير المقبولين في ٥ آب/أغسطس وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر وأن يعود الى الامتثال والتعاون الكاملين. ولا مجال للمساومة حول هذه المبادئ الأساسية.

وفي الوقت نفسه لا يكرر مشروع القرار طلبات المجلس فحسب ولكنه يؤكد من جديد أن امتثال العراق لكل تعهداته سيمكن مجلس الأمن من رفع الجزاءات كما نص على ذلك القرار ٦٨٧ (١٩٩١) ويذكر من جديد استعداد المجلس لإجراء استعراض شامل لالتزام العراق بتعهداته إذا ما ألغى العراق قراريه واستأنف التعاون الكامل مع اللجنة الخاصة ومع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأملنا وطيد في أن الرسالة التي تجسدها هذه الفقرات وهي علامة للخروج من طريق العقوبات، لن تخفى على بغداد.

أخيرا، هناك مبدأ هام ينعكس في الفقرة الأخيرة من مشروع القرار، وهي أن المسؤولية الأساسية لمجلس الأمن عن صون السلم والأمن الدوليين، بموجب الميثاق، يجب عدم الالتفاف حولها. ونرى أن هذه الفقرة تعبير عن رغبة أعضاء المجلس في صيانة تلك المسؤولية.

والسويد تؤيد تأييدا كاملا مشروع القرار المعروض علينا.

السيد أموريم (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن مشروع القرار الذي نحن على وشك التصويت عليه يدين قرار حكومة العراق بوقف تعاونها مع اللجنة الخاصة للأمم المتحدة. ويشير كذلك إلى استمرار القيود التي فرضتها العراق على عمل اللجنة الدولية للطاقة الذرية.

ومنذ ٥ آب/أغسطس، وهو تاريخ أول تطبيق لتلك القيود، انضمت البرازيل إلى أعضاء مجلس الأمن الآخرين في التأكيد على أن عدم التعاون الكامل مع الوكالتين أمر غير مقبول تماما، ويشكل انتهاكا لقرارات مجلس الأمن. وأيدنا كذلك الأمين العام في جهوده الساعية إلى الحصول على تعاون العراق، وفقا لمذكرة التفاهم التي وقعها مع نائب رئيس وزراء العراق في شباط/فبراير ١٩٩٨.

إن مقرر ٣١ تشرين الأول/أكتوبر جاء في وقت كان مجلس الأمن قد بدأ فيه توا في مناقشات جادة حول مفهوم استعراض شامل لامتثال العراق لقرارات مجلس الأمن، على نحو ما قدم ذلك الأمين العام. وتعتبر البرازيل أن ما قد يكون لدى الأمين العام من مفهوم لاستعراض شامل إنما يشكل نهجا رشيدا ومتوازنا، قد يسمح بإحراز تقدم في تنفيذ القرار ٦٨٧ (١٩٩١).

إن الاستعراض، على نحو ما تصوره الأمين العام وأيده المجلس، سوف يتكون من مرحلتين متميزتين، ومتماثلين في الأهمية: فمرحلة أولى، مكرسة للموضوعات المتعلقة بنزع السلاح، ومرحلة ثانية تشمل المتطلبات الأخرى الناشئة عن القرارات ذات الصلة، بما فيها القرارات المتعلقة بالأشخاص المفقودين من الكويت وبالممتلكات الكويتية.

بيد أن هناك، كما شدد على ذلك الأمين العام نفسه، شرط ضروري كي يقوم المجلس بالاستعراض، وهو إلغاء العراق لمقرره وقف التعاون مع اللجنة الخاصة وتقييد أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. فالتعاون الكامل، غير المشروط، مع اللجنة الخاصة والوكالة هو الطريق الوحيد لتحقيق هدفنا المتمثل في معالجة كاملة للمتطلبات المتعلقة بنزع السلاح الواردة في القسم ج من القرار ٦٨٧ (١٩٩١). فلا نستطيع، إلا بمثل ذلك التعاون، أن نتطلع إلى اللحظة التي تختتم فيها مرحلة نزع السلاح، وتطبق فيها بالكامل مرحلة الرصد والتحقق الجارية، مع ما يترتب عليها من آثار مقررة في الفقرة ٢٢ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١).

وفي اليوم السابق بالذات لصدور قرار العراق بوقف تعاونه مع اللجنة الخاصة، كان أعضاء مجلس الأمن قد وافقوا على رسالة أرسلها رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام، يعرض بها المجلس آراءه المبدأية حول طريقة القيام باستعراض شامل. وكانت هذه الرسالة متطلعة إلى الأمام، وتمثل، في رأينا، مشروعا معقولا للاستعراض، وكانت انعكاسا لتوافق آراء المجلس. على أن هذا التقييم الشامل لامتثال العراق ينبغي أن يكون مصمما بحيث يؤدي إلى تحديد خط سير وجدول زمني متفق عليهما، ومن شأنهما أن يمكنا المجلس، إذا ما اتبعا، من تحقيق ما انتواه من العمل وفقا للأحكام ذات الصلة الواردة في القرار ٦٨٧ (١٩٩١) بشأن مدة الحظر المشار إليها في ذلك القرار.

ولذا شعرت الحكومة البرازيلية، بالاستياء الشديد عندما علمت بقرار العراق في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر. إن ذلك القرار يجعل من الصعب جدا علينا جميعا أن نسير في عملنا بقصد كفالة امتثال العراق لالتزاماته، مما يتيح إعادة العراق إلى حظيرة المجتمع الدولي. وإذ نضع هذا الهدف نصب أعيننا، نحث العراق على العدول عن مقرريه في ٥ آب/أغسطس و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، وعلى استئناف التعاون الكامل وغير المشروط مع اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وأخيرا، من وجهة نظر وفدي، هناك أهمية خاصة لكون الفقرة ٦ من منطوق مشروع قرارنا تشدد على أن مجلس الأمن سوف يبقي المسألة قيد نظره، وفقا لمسؤوليته الأساسية بموجب الميثاق عن صون السلم والأمن الدوليين. ونحن نرى أن هذا المبدأ ينبغي أن يظل هاديا لنا في نظرنا هذا الأمر. وإذ كانت هذه الواقعة حاضرة في بال وفدي، قرر وفدي أن ينضم إلى مجموعة مقدمي مشروع القرار هذا.

السيد ماهوغو (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن مشروع القرار المعروض علينا يطالب العراق بأن يلغي فورا، وبدون شروط، القرارين المتخذين بتعليق التعاون مع اللجنة الخاصة للأمم المتحدة وبفرض قيود على الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونحن ممن يعتقدون أن الحالة في العراق سوف تتحسن تحسنا ملحوظا ببدء الاستعراض الشامل، ولذا نشعر بخيبة أمل من جراء التطور الأخير للأحداث. ونتوقع من حكومة العراق أن تفي بالتزاماتها بموجب جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وأن تتعاون تعاونا كاملا مع الوكالة واللجنة المذكورتين، على أساس مذكرة التفاهم المؤرخة في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٨. ولا بد أن يكون شق طريق للسير قدما قائما على أساس التفاهم الذي تم التوصل إليه في تلك المذكرة، لتسهيل وضع حد للقضايا المتبقية، وتهدئة التوتر الذي سببته التطورات الأخيرة.

ونحن ممتنون لأن شواغلنا بشأن مضمون مشروع القرار قد روعيت، بما فيها طلب رجوع العراق عن مقرريه الصادرين في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر و ٥ آب/أغسطس من هذا العام؛ وإعادة تأكيد استعداد المجلس لتناول مسألة الاستعراض الشامل؛ ونية المجلس، كما ذكرت في الفقرة ٥ من المنطوق، أن يتصرف وفقا للأحكام ذات الصلة من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) بشأن مدة حالات الحظر؛ ويعرب عن دعمه الكامل لجهود الأمين العام وثقتنا في مقدرته على السير قدما في هذه العملية على أساس مذكرة التفاهم؛ ومفهومنا أن مشروع القرار الحالي لا يتضمن شيئا يمكن أن يفتح الباب بأي حال لاتخاذ أي نوع من الخطوات بدون إذن واضح ومحدد من مجلس الأمن. ويسعدنا، في هذا الصدد، أن نلاحظ أن مجلس الأمن، في الفقرة ٦ من منطوق مشروع القرار،

"يقرر، وفقا لمسؤولياته الأساسية، بموجب الميثاق، عن صون السلام والأمن الدوليين، أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي".

وفي جملة أمور، وعلى أساس هذا الفهم، سيصوت وفدي مؤيدا مشروع القرار.

وختاما، نود، مرة أخرى، أن نرى استئنافا للتعاون الكامل بين العراق والأمم المتحدة، ونحث العراق على العمل بسرعة وبطريقة حاسمة، لمعالجة الحالة الراهنة.

السيد بوعلاي (البحرين): منذ توقيع مذكرة التفاهم بين العراق والأمم المتحدة في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٨، ظلت العلاقة بين الجانبين جيدة. وكانت جميع الأمور تسير بشكل طبيعي وسلس، ولم تنتب هذه العلاقة أي شوائب، ولم تتخلل هذه المرحلة أي عقبات بمعنى الكلمة. وكان الجميع يأمل أن يدوم هذا الحال، غير أن قرار العراق الذي اتخذه في ٥ آب/أغسطس الماضي، قد أضر كثيرا بتلك العلاقة. وأخيرا، جاء قرار ٣١ تشرين الأول/أكتوبر المنصرم، ليزيد الأمور تعقيدا.

يرى وفد بلادي أن قراري العراق السالفي الذكر غير موفقين. فبينما كان مجلس الأمن يعد، خلال فترة الشهرين الماضيين، لإجراء المراجعة الشاملة، جاء قرار العراق الأخير ليضع حدا لكل تلك الجهود المرضية، التي بذلها أعضاء المجلس. إن من مصلحة العراق أن يعدل عن قراريه السابقين، ويعيد تعاونه مع اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونأمل أن يكون ذلك في أقرب وقت ممكن. ويعتقد وفد بلادي أن الفرصة لا تزال سانحة لذلك.

وعلى المجتمع الدولي أن يكثف جهوده لإقناع العراق وتشجيعه على العودة عن قراريه السابقين. إن عدول العراق عن هذين القرارين، بوقف التعاون مع اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، يعني التحضير لمرحلة المراجعة الشاملة التي تم إعدادها بواسطة المجلس، وضمنها في رسالة رئيسه الموجهة للأمين العام في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر الماضي. وهي تنقسم إلى مرحلتين: مرحلة تدمير الأسلحة ذات الدمار الشامل،

ومرحلة الإفراج عن الأسرى الكويتيين وإعادة الممتلكات الكويتية. ونأمل من خلال المراجعة أن يثبت التزام العراق بجميع تعهداته. ومن ثم يتم البدء في رفع الحصار الذي طال أمده والذي كلف الشعب العراقي الكثير من المعاناة والكثير من الخسائر المادية والمعنوية.

وأخيرا يؤيد وفد بلادي مشروع القرار الذي نحن بصدد اعتماده اليوم، والذي نأمل أن يكون له أصداء إيجابية. ونتمنى في الوقت ذاته أن تأخذ المشاورات والحوار مجراها لإيجاد مخرج من الوضع المتأزم الحالي، لكي يتمكن العراق من تطبيق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومن ثم يتفرغ للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي هو في أشد الحاجة إليها.

السيد نيهاوس (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعرب وفد كوستاريكا في عدة مناسبات أثناء عضويته الحالية في مجلس الأمن عن اعتقاده الراسخ بأن الحل المنطقي والممكن للأزمات المستمرة التي نشأت في إطار العلاقة بين الأمم المتحدة والعراق إنما يكمن في التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وأكدت كوستاريكا، المرة تلو المرة، كلما لجأت السلطات العراقية إلى دفع تلك العلاقة نحو الهاوية، أن العراق يجب أن يفي بالالتزامات المفروضة عليه بموجب تلك القرارات فيما يتعلق بنزع السلاح باعتبار ذلك شرطا لا مندوحة عنه لرفع الجزاءات المفروضة.

ويقوم هذا الموقف الثابت لوفدنا على أساس ما لاحظناه بشكل متكرر من مسلك تصر عليه حكومة العراق بأن تتجنب الامتثال الكامل لتلك الالتزامات، متذرعة بحجج وتسويفات تهدف إلى وضع قواعد جديدة للعبة تنهي بها مسؤولياتها بموجب قرارات المجلس.

ومن أمثلة هذا المسلك الخطير قرار حكومة العراق في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر بوقف التعاون مع بعثة الأمم المتحدة الخاصة واستمرارها في فرض القيود على أعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهو ما يجعلنا نشك في رغبة السلطات العراقية في الامتثال.

إن هذا التحدي الجديد الذي يوجهه العراق لسلطة مجلس الأمن يتجاهل الالتزامات التي دخلت فيها العراق مع المجتمع الدولي ويشكك في رغبة العراق واستعداده اللذين أعرب عنهما في مذكرة التفاهم التي وقعها مع الأمين العام في ٢٣ شباط/فبراير من هذا العام.

لقد وفرت مذكرة التفاهم مجالا فسيحا للحوار السياسي الذي يتجاهله العراق الآن لهدف وحيد يتمثل في الحصول على مزيد من التنازلات في عملية تنفيذ قرار المجلس ٦٨٧ (١٩٩١). لذلك لا يستطيع وفد كوستاريكا أن يقبل الحجة التي يسوقها العراق أو يعتبرها صحيحة كمبرر لقراره، على زعم عدم وضوح رسالة رئيس مجلس الأمن الموجهة إلى الأمين العام في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ومن ثم عدم فهمها.

وتأمل كوستاريكا في أن يمضي العراق قدما نحو الامتثال لالتزاماته الدولية بشأن نزع السلاح وأن يفي بوعده في مذكرة التفاهم المؤرخة ٢٣ شباط/فبراير ويستأنف تعاونه مع البعثة الخاصة ومع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدون شروط. وتأمل كوستاريكا أيضا أن تبدي حكومة العراق للمجتمع الدولي، بوضوح لا لبس فيه، رغبتها في إيجاد حل للموقف الراهن وأن تتخذ خطوات ثابتة تمكن المجلس من البدء في الاستعراض الشامل في وقت مبكر.

وفي هذا الصدد أود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد من جديد تأييد وفدنا للجهود الثمينة والدؤوبة التي يقوم بها الأمين العام ونحثه على مواصلة عمله هذا على أمل أن يوصل الحوار والمفاوضات إلى تحقيق حل سياسي للأزمة الراهنة.

لكل هذه الأسباب تشترك كوستاريكا في تقديم مشروع القرار وستصوت بالطبع إلى جانبه.

السيد جاني (غامبيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يود وفدي ببساطة أن يكرر انزعاجه الشديد لقرار حكومة العراق الذي اتخذته في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ بوقف التعاون مع لجنة الأمم المتحدة الخاصة والاستمرار في فرض قيود على أعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وهذه بمثابة صفعة على الوجه، خاصة في وقت كان مجلس الأمن فيه على وشك الخروج بمفهوم يمكن من إجراء استعراض شامل للجزاءات المفروضة على العراق. وكان مجلس الأمن يعمل بدأب في هذا الاتجاه لولا أن قرار العراق المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر قد أعطى بعدا جديدا لما كان يطلق عليه "الارتعاشات" فتحولت فيما يبدو إلى اختناقات. ويسعى مشروع القرار هذا إلى تحرير المجتمع الدولي من تلك القبضة المميتة على أمل كسر ذلك الطوق من الأزمات الصغيرة المتتالية. فالمطلوب هو التقدم للأمام.

بهذه الروح تم اعتماد القرار ١١٩٤ (١٩٩٨) لنبدأ عملية تفضي إلى استعراض شامل، بشرط وجود تسلسل منطقي. ومن نافلة القول إن الخطوة الأولى في هذه السلسلة هي إلغاء العراق قراره المؤرخ ٥ آب/أغسطس. ويؤمن وفدي إيمانا عميقا بأن عدم امتثال العراق لالتزاماته حتى الآن يؤدي - بما لا داعي له - إلى تأجيل الاستعراض الشامل المقترح، ومن ثم إلى إطالة معاناة شعب العراق بدون مبرر.

وبالنظر إلى أن مشروع القرار يهيئ - بهدوء ولكن بحزم - فرصة أخرى أمام العراق لاستئناف التعاون، فسيصوت وفدي تأييدا له.

السيد دانغ ريواكا (غابون) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): في قرار مجلس الأمن ١١٥٤ (١٩٩٨) المؤرخ ٢ آذار/مارس ١٩٩٨، الذي أيد فيه مذكرة التفاهم الموقعة في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٨ في بغداد بين الأمين العام للأمم المتحدة ونائب رئيس وزراء العراق، أكد المجلس من جديد عزمه على التقيد بأحكام القرار ٦٨٧ (١٩٩١) فيما يتعلق بمدة الحظر المنصوص عليها في ذلك القرار، بشرط ألا يضع العراق أي عقبات جديدة في طريق أنشطة بعثة الأمم المتحدة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتلقينا تأكيدات من السلطات العراقية بأنها لن تقوم بأي عمل يعوق عملية تفكيك أسلحة الدمار الشامل التي قد تكون باقية على أرض العراق.

ومع ذلك، وعلى عكس كل التوقعات، قرر العراق في ٥ آب/أغسطس ١٩٩٨ تعليق تعاونه مع هاتين الهيئتين، وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر قرر وقف هذا التعاون، مجازفا بتأجيل الاستعراض الشامل الذي أبدى مجلس الأمن استعداده لإجرائه إلى أجل غير مسمى.

وأيا كانت الأسباب وراء قرار العراق فإننا ندينه، بل إننا نعتقد أن هذا الموقف لن يزيدنا إلا شكوكا في نوايا العراق إزاء الامتثال لأحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. كما أن من شأن هذا الموقف أن يؤجل اللحظة التي ينبغي فيها على مجلس الأمن أن يتخذ قرارا بموجب أحكام الفقرتين ٢١ و ٢٢ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، مما يطيل أمد معاناة شعب العراق.

لكل هذه الأسباب، نود أن نشجع العراق مرة أخرى على استئناف تعاونه الكامل مع اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، لأن استئناف الحوار، ولا سيما الحوار التقني بين الخبراء العراقيين وخبراء لجنة الأمم المتحدة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، هو وحده الذي سيساعد على توفير الإجابات على أسئلة حكومة العراق بشأن إمكانية رفع الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن، ولو جزئيا.

وبالتالي، سنؤيد مشروع القرار المطروح علينا الآن لأنه يتماشى مع هذه الفكرة.

نعتقد أن التأييد غير المشروط الذي أعرب عنه أعضاء مجلس الأمن للجهود التي يبذلها الأمين العام لتنفيذ مذكرة التفاهم المؤرخة ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٨، وكذلك تأكيد أعضاء المجلس مجددا على الالتزام بأحكام القرار ٦٨٧ (١٩٩١) ذات الصلة، ينبغي أن يوحيا إلى العراق مزيدا من الثقة في الرغبة الحقيقية المتوفرة لدى أعضاء المجلس في إجراء استعراض للإجراءات التي اتخذت منذ فرض الحظر.

السيد تشن هواصن (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): يشعر وفد الصين بالانزعاج الشديد والقلق العميق من التطورات الحالية في العراق. لقد كنا دوما على اقتناع بضرورة أن ينفذ العراق تنفيذا كاملا قرارات مجلس الأمن، وأن يستأنف بأسرع ما يمكن تعاونه مع لجنة الأمم المتحدة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما ينبغي لمجلس الأمن، في الوقت ذاته، ووفقا لأحكام قراراته ذات الصلة، أن يجري تقييما سريعا وموضوعيا لمدى امتثال العراق لتلك القرارات، فحينئذ فقط يمكن تنفيذ قرارات مجلس الأمن تنفيذا كاملا وفعالا. ويحدونا الأمل في أن يتسنى التوصل في أقرب وقت ممكن إلى حل ملائم للمشاكل التي ترتبت على حرب الخليج.

يقول المثل الصيني "إن ثلاثة أقدام من الجليد لا يمكن أن تكون نتيجة برودة يوم واحد". وينبغي لنا أن نفكر بجدية في الأسباب الجذرية الكامنة وراء الوضع الحالي. وما من شك في أن واجب العراق هو الوفاء على نحو شامل بالتزاماته بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ولكن المجلس أيضا يتحمل مسؤولية القيام بتقييم عادل وموضوعي في ضوء امتثال العراق.

وفيما يتعلق ببعض ملفات الأسلحة، نرى أن الظروف أصبحت مؤاتية للانتقال إلى المرحلة التالية من الرصد والتحقق المستمرين.

ومما يؤسف له أن مجلس الأمن لم يتمكن بعد من اتخاذ هذا القرار السياسي.

لقد اقترح الأمين العام أن يجري مجلس الأمن استعراضا شاملا للمسألة العراقية، وأن يطرح بعض الأفكار الملموسة في هذا الصدد. والأغلبية العظمى من أعضاء المجلس تلقت اقتراحات الأمين العام وأفكاره بحرارة وأيدتها. ونحن نقدر ونؤيد أفكار الأمين العام وجهوده الإيجابية. ونعتقد أن إجراء استعراض شامل في ظل الظروف الراهنة، ما زال يمثل مخرجا من المأزق الحالي. كما نؤيد الأمين العام في الدور النشط المتواصل الذي يضطلع به في هذا الصدد.

ولا يمكننا أن نحل المشكلة الراهنة إلا من خلال الحوار والمشاورات وبناء الثقة. هذا هو الطريق الوحيد. وفي هذا السياق، أود أن أناشد جميع الأطراف أن تمارس ضبط النفس، وأن تحاول حسم خلافاتها عن طريق الحوار والتعاون، وأن تمتنع عن أية إجراءات قد تؤدي إلى تصعيد حدة النزاع وتفاقم التوترات.

ورغم أن مشروع القرار ما زال يحوي عناصر لا تروق لنا تماما، فمن الصحيح أيضا أن مشروع القرار تضمن تعديلات قدمتها الصين وبلدان أخرى مهتمة بالموضوع، بحذف الجزء الذي يصف الحالة في العراق بأنها تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين، وإضافة أن مسؤولية مجلس الأمن الرئيسية هي صون السلام والأمن الدوليين، والإعراب مجددا عن دعم الأمين العام في مساعيه الرامية إلى ضمان التنفيذ الكامل لمذكرة التفاهم، وإعادة التأكيد على نية المجلس التصرف وفقا للأحكام ذات الصلة الواردة في القرار ٦٨٧ (١٩٩١) بشأن مدة الحظر.

وبالتالي فإننا نعتقد أن النص، بشكل عام، نص متوازن، ومن أجل ضمان التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن، والبحث عن حل مناسب للمشكلة الراهنة، سنصوت مؤيدين مشروع القرار. ونأمل أن ييسر هذا القرار استئناف التعاون بين العراق من ناحية، ولجنة الأمم المتحدة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية من ناحية أخرى، بغية السماح بإجراء استعراض شامل مبكر، يخلّص، بدوره، الشعب العراقي من الجزاءات.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): **أطرح للتصويت الآن مشروع القرار الوارد في الوثيقة** S/1998/1038.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، البحرين، البرازيل، البرتغال، سلوفينيا، السويد، الصين، غابون، غامبيا، فرنسا، كوستاريكا، كينيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نتيجة التصويت كانت ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٢٠٥ (١٩٩٨).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السير جرمي غرينستوك (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية): (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدي الرئيس، أشكركم على العبارات الرقيقة التي وجهتموها إلي في بداية هذه الجلسة. وأزجي إليكم التهانئ على توليكم الرئاسة.

إن العراق، بقراريه المؤرخين ٥ آب/أغسطس و ٣١ تشرين الأول/اكتوبر، ينتهك على نحو صارخ التزاماته بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ومن الصواب أن يرد المجلس رسميا وبالإجماع على هذه المحاولة الأخيرة لتحدي سلطاته وسلطة الأمم المتحدة ككل.

إن هذا القرار يكرر التأكيد على دعم المجلس الكامل للجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية. فأعمالهما تتسم بحيوية مطلقة. ومحاولات العراق المستمرة لتقويضها والتنصل من التزاماته، لن تؤدي إلا إلى تأخير تلك اللحظة التي يمكن فيها اتخاذ قرار برفع الجزاءات. إن التعاون، لا المواجهة، هو مخرج العراق الوحيد من الجزاءات.

لقد عرض بعض المتكلمين آراءهم بشأن معنى هذا القرار فيما يتعلق باحتمال استخدام القوة. واسمحوا لي أن أعرض بإيجاز رأي المملكة المتحدة.

من المعروف تماما أن الإذن الذي أعطاه المجلس في عام ١٩٩٠ باستخدام القوة، يمكن إحياؤه من جديد إذا قرر المجلس أن هناك انتهاكا خطيرا إلى حد كاف للشروط التي وضعها لوقف إطلاق النار.

وفي القرار الذي اتخذناه توا، يدين المجلس قرار العراق بوقف كل تعاون مع اللجنة الخاصة، بوصفه انتهاكا صارخا لالتزاماته.

هذا القرار يرسل رسالة واضحة إلى العراق وهي: استأنف التعاون الآن. وإذا فعل العراق ذلك، فإن المجلس وضح دون لبس أنه على استعداد لإجراء استعراض شامل لامتثال العراق لالتزاماته بموجب القرارات ذات الصلة وللخطوات التي ينبغي اتخاذها. ونأمل أن يستجيب العراق ويستأنف التعاون الكامل قريبا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل المملكة المتحدة على الكمات الرقيقة التي وجهها إلي. والآن أدلي ببيان بصفتي ممثلا للولايات المتحدة.

مجلس الأمن، باتخاذه هذا القرار، يرسل إلى العراق رسالة واضحة لا لبس فيها: إن عدم الامتثال لن يقابل بالمكافآت ولن يتسامح فيه. وجهود العراق لخرق قرارات المجلس والحصول على رفع الجزاءات دون الامتثال الكامل فشلت وستظل تفشل. والامتثال لقرارات المجلس هو السبيل الوحيد الذي يؤدي إلى قبول العراق مرة أخرى بين مجتمع الأمم.

والقيود التي فرضها العراق على اللجنة الخاصة للأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية منذ ٥ آب/أغسطس لا تحتمل. واسمحوا لي أن أبين بكل وضوح أحكاما أساسية من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) لا يمكن أن تنفذ إلا إذا تعاون العراق مع اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية وأتاح لهما الوصول الكامل والفوري دون معوقات.

والأمين العام، الذي أثنى هذا القرار على جهوده للحصول على امتثال العراق أعرب عن رأيه بأن قرار العراق في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر بوقف أنشطة اللجنة الخاصة خرق خطير وانتهاك سافر لمذكرة التفاهم المؤرخة ٢٣ شباط/فبراير. ومن المهم أن ينص قرار اليوم بالمثل على أن قرار العراق خرق صارخ للقرار ٦٨٧ (١٩٩١) والقرارات الأخرى ذات الصلة. وأود أن أذكر أيضا بأن كلا من الرئيس كلينتون ووزيرة الخارجية أولبرايت أكدا على أن كل الخيارات مطروحة، وأن للولايات المتحدة سلطة التصرف.

لقد أوضح مجلس الأمن في العديد من المناسبات، ومؤخرا جدا في رسالته المؤرخة ٣٠ تشرين لأول/ أكتوبر، الموجهة إلى الأمين العام، واليوم في هذا القرار، بأن المجلس على استعداد للاعتراف بامتثال العراق والاستجابة له، ولكن ليس قبل أن يرفع العراق كل القيود على اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ويستأنف التعاون.

ويجب على العراق أن يعترف بجسامة الحالة التي أوجدها. وينبغي للعراق أن يتراجع عن المسلك الخطر الذي اختاره والذي يعود عليه بالفشل. والولايات المتحدة تأمل بإخلاص أن يستمع العراق إلى الرسالة الواضحة لهذا القرار وأن يتخذ الخطوات اللازمة دون إبطاء.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٠
